تقوم بمتابعة تطبيقاته وإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الشأن

وزير العدل : إنشاء لجنة وطنية دائمة للقانون الدولي الإنساني

قال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح العزب ان الوزارة بصدد إنشاء لجنة وطنية دائمة للقانون الدولي الإنساني تقوم بمتابعة تطبيقاته وإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الشان.

وشدد الوزير العزب في كلمة افتتاح المؤتمر السابع للقانون الدولي الانساني السابع امس الذي ينظمه معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية على ضرورة الاهتمام بقواعد القانون الدولي الإنساني جراء زيادة حالات التوتر والصراعات بين بعض الدول وتصاعدها احيانا إلى مرحلة النزاع المسلح.

واشار الى اتفاقيات جنيف التي تدعو الدول الى إدراج أحكام القانونين الدولية في برامجها العسكرية والمدنية ووضع البرامج التدريبية والإجراءات اللازمة لنشر ثقافة القانون وتعميق الوعي بقواعده وأحكامه كي لا تطغى الضرورات الحربية على الشواغل الإنسانية.

واوضح العزب أنه من هذا المنطلق كان اهتمام وزارة العدل ممثلة في معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية بوصفه المركز الإقليمي للقانون الدولي الإنساني في سبيل تعزيز نشر ثقافة القانون الدولي وتطوير قدرات وكفاءة الفئات المخاطبة به وخاصة رجال القضاء في هذا الموضوع الحيوي والمهم.

واضاف ان الوزارة تواصل العمل على هذا النهج من خلال ترسيخ قواعد وأحكام هذا القانون اذ يعد المؤتمر الإقليمي السابع احد قطوف هذا التعاون البناء كي يصبح القانون الدولي الإنساني أكثر فاعلية والزم احتراما وتطبيقا.

ومن جانبه اعرب مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة التمييز المستشار عادل العيسى في كلمة مماثلة عن سعادته بالمشاركة الخليجية والعربية في المؤتمر من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تعميق الوعي بمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده.

ودعا الى تقديم كل وسائل الدعم لتدريب الفئات المعنية بالقانون الدولي من رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة وأعضاء السلك الدبلوماسي وافراد القوات المسلحة وغيرهم بغية إعداد كوادر متخصصة في هذا المجال.

ولفت الى ان القضايا والموضوعات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان اثناء النزاعات المسلحة سواء الدولية او الداخلية تحظى باهتمام كبير وبشكل متزايد نظرا لما يسود العالم في وقتنا الحاضر من توتر وصراعات دولية.

واكد اهمية الاجراءات التي تكفل الضمانات الأساسية من احترام الكرامة الإنسانية في زمن النزاعات المسلحة سواء فيما يتعلق بحماية ضحايا النزاع او بتقييد حق اختيار الأساليب والوسائل المستعملة في القتال والى جانب ما بعد انتهاء الأعمال القتالية خاصة فيما يتعلق بالأسرى والمحتجزين المدنيين وغيرهم من ضحايا النزاع المسلح.

وذكر ان الشريعة الإسلامية كان لها السبق في إرساء قواعد المعاملة الإنسانية في الحرب فميزت بين المقاتلين وغير المقاتلين ونبذت الأساليب غير الشرعية في القتال وكفلت احترام حقوق المقاتلين ويظهر ذلك جليا في الكثير من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية ونهج وسير الخلفاء الراشدين والسلف الصالح من اوائل المسلمين.

واشار الى اهتمام معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في عقد الدورات وإعداد البرامج التدريبية حول التعريف بقواعد القانون الدولي الإنساني وبيان حالات انتهاكها ودور القاضي الوطني في تطبيقها.

ومن جهتها قالت ممثلة اللجنة الدولية للصليب الاحمر رانيا مشلب في كلمتها ان الصليب الاحمر وقع مذكرة تفاهم مع الحكومة الكويتية ممثلة بمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية في عام 2004، واوضحت ان مذكرة التفاهم تعتبر معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية مركزا إقليميا لتدريس القانون الدولي الإنساني للهيئات القضائية العربية في حين اعتبرت مكتبة المعهد مركزا وثائقيا واقليميا للعالم العربي كافة.

وذكرت ان المعهد يعقد دورة كل عامين تجمع افضل القضاة العرب بغية اعداد قضاة على قدر عال من الكفاءة وتمكينهم من تطبيق القانون الدولي الانساني في المحاكم الوطنية العربية والمساهمة في نشر القانون على أعلى المستويات في بلدانهم.

يذكر ان المؤتمر يستمر على مدى ثلاثة ايام ويتخلله عدد من جلسات العمل المتخصصة في القانون الدولي الانساني ويشارك بها كوكبة من رجال القضاء في الدول العربية والاجنبية.

فالح العزب

- القضايا والموضوعات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة تحظى باهتمام كبير
- الشريعة الإسلامية كان لها السبق في إرساء قواعد المعاملة الإنسانية في الحرب

أعلنت أنها لم تكلف أي جهة بالقيام بها

«البيئة» : تحاليل الأسماك النافقة تجري في مختبراتنا وسنعلن نتائجها فوراً

البيئة تؤكد على إعلانها نتائج تحاليل الأسماك فور التمكن منها

أعلنت الهيئة العامة للبيئة انها لم تكلف اي جهة بتحاليل الأسماك النافقة في البلاد أخيرا بل تقوم بذلك في مختبراتها المتخصصة التابعة لها حيث يؤدي موظفو الهيئة هذا العمل وفق ما يترتب عليهم من مسؤوليات.

وأكدت الهيئة في بيان صحافي امس انها ستعلن نتائج التحاليل آنفة الذكر فور الانتهاء منها في مختبراتها والتي تعكف على إجراء كل التحاليل وفق البروتوكولات البيئية المعتمدة لديها.

وجددت الهيئة العامة للبيئة التاكيد على انها لن تتوانى في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة البيئة وفقا لتوجيهات المجلس الأعلى للبيئة بهذا الشان.

وشددت على التعاون مع مختلف الجهات المعنية بما يحقق الهدف المرجو في حماية البيئة الكويتية منوهة بهذا الشان بجميع الجهات العلمية والبحثية التي تم توقيع مذكرات تفاهم معها مثل جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ومعهد الكويت للأبحاث العلمية.

وكانت الهيئة قد كشفت الأسبوع الماضي عن قيام فرقها الرقابية بعملية مسح شاملة لكل السواحل في البلاد ومنطقة جون الكويت خصوصا ورصدت تدفقات غير قانونية على البيئة البحرية لمخلفات سائلة لا تتوافق مع المعايير البيئية المعتمدة وان ذلك يأتي امتدادا لمثل هذه التعديات سابقا والمسببة لتلوث مؤثر في جودة البيئة البحرية ومكوناتها المختلفة.

ولفتت الهيئة العامة للبيئة حينها إلى أنها جمعت عددا من العينات لكمية من الأسماك النافقة بمحاذاة محطة الشويخ وجار تحليلها في مختبرات الهيئة للتحقق من أسباب النفوق.

وكان الشيخ صباح الخالد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس المجلس الأعلى للبيئة قد ترأس أمس الأول اجتماعا طارئا للمجلس الأعلى للبيئة لمناقشة نفوق الأسماك بجون الكويت.

واطلع المجلس على التقرير المفصل المقدم من الهيئة العامة للبيئة بالأسباب التي أدت الى نفوق الأسماك في جون الكويت خلال الأسبوعين الماضيين وعرضت الهيئة بيانات الشبكة الوطنية لرصد ومراقبة البيئة البحرية ومياه جون الكويت وما رصد من انخفاض في مستوى الأكسجين المذاب وارتفاع في نسب بعض الملوثات فيه وذلك قبل ظاهرة النفوق

أعلنت عن طرح مشاريع إستراتيجية قريباً لتعزيز الخدمات العامة

«الأشغال» : 689 مليون دينار ميزانيتنا في السنة المالية الجديدة

قالت وكيلة وزارة الاشغال العامة المهندسة عواطف الغنيم ان الوزارة ستطرح مشاريع استراتيجية مهمة خلال الفترة القريبة المقبلة بهدف تعزيز الخدمات العامة في مختلف مناطق البلاد.

وقالت الغنيم في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) امس عقب افتتاح المؤتمر الثالث للاسمنت التي تنظمه شركة (اسمنت الكويت) ان المشاريع ستتضمن مشروع مدارس التربية الخاصة والعديد من المشاريع سواء على مستوى الطرق والصرف الصحي والمباني وغيرها.

وأوضحت ان الوزارة حددت ميزانيتها للسنة المالية (2017-2018) بقيمة 689 مليون دينار (نحو 2,2 مليار دولار) بزيادة حوالي 100 مليون دينار (نحو 327 مليون دولار) عن السنة المالية السابقة موضحة ان نسبة صرف الوزارة خلال الثلاث السنوات الماضية كانت اكثر من 95 في المئة.

وافادت ان نسبة الصرف بالميزانية السابقة للسنة المالية (2016-2017) كانت بحدود 85 في المئة بدون إضافة شهر مارس الماضي لافتة الى ان هناك إمكانية لإعادة جدولتها بحيث يكون هناك تأجيل لبعض المشاريع وصرفها مع الميزانية الممنوحة السنة الحالية.

وقالت ان الخطط الاستراتيجية للوزارة معتمدة من قبل الأمانة العامة للتخطيط وتساير خطط الدولة لجعلها مركزا تجاريا وماليا مؤكدة ان من اهم مهام الوزارة خلال تلك الفترة تامين متطلباتها ومتطلبات الوزارات والمؤسسات العامة في الدولة من المباني والإنشاءات وصيانتها.

واكدت الغنيم حرص (الاشغال) على المشاركة في هذه المؤتمرات لتحقيق مزيد من التواصل مع القطاع الخاص والاطلاع على آخر التقارير الخاصة بمواد الانشاء والاسمنت خاصة انها قائمة في مشاريع الكويت التنموية.

من جهته قال وكيل قطاع الخدمات الاعلامية والاعلام الجديد في وزارة الاعلام يوسف مصطفى ل(كونا) ان الوزارة تدعم كل المشاريع الوطنية التي تحمل آمالا تنهض بمستوى هذا الوطن العزيز وتقديم كافة اشكال الدعم الاعلامي واللوجستي في سبيل إنجاحها وإثراء الثقافة المجتمعية.

واكد ان (الاعلام) تعمل على تعزيز مثل هذه المكتسبات الوطنية للشركات المحلية الرائدة وتسليط الضوء عليها وتقديمها للعالم بنموذج يقتدى به مؤكدا ان ثقافة النشر للمنتجات الوطنية تنمي إيرادات الدولة وتعزيز ثقة الاخرين بامكانية الاستثمار في دولة الكويت والاعتماد على منتجاتها الوطنية.

واضاف ان المشاريع التنموية الحالية تعد نماذج عملاقة قياسا لمشاريع عالمية اخرى خاصة على مستوى المستشفيات والجسور والانفاق والطرقات والابنية الحكومية.

من جهتها قالت رئيسة قسم المواد الإنشائية في المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة والابحاث التابع لوزارة الاشغال الدكتورة خديجة المطيري ل(كونا) «نتطلع من خلال مشاركتنا في المؤتمر الثالث للاسمنت الى متابعة آخر التطورات العلمية بمجال الاسمنت والخرسانة بشكل عام». ولفت الى وجود عقد ورشة عمل على هامش المؤتمر بالشراكة مع الجمعية الامريكية لفحص المواد (اي.سي.تي.ام) للاستفادة من خبراءها واجراء فحوصات وتجارب متخصصة في هذا الشان.

واكدت ان المركز يتبع المواصفات القياسية العالمية في اغلب فحوصاته موضحة ان مادة الاسمنت تعتبر من اهم المواد الداخلة في الصناعات الخرسانية حيث يجب تدقيقها بشكل مستمر ومطابقتها مع المواصفات والشروط اللازمة حتى لايتعرض المستهلكين لاي مشاكل فنية.

وبينت ان المركز يقوم بفحص المواد الإنشائية الاولية التي تستخدم في إنشاء المباني والطرق المختلفة وابرزها الطابوق والمواد الخرسانية بهدف ضبط جودة المشاريع المنفذة علاوة على التاكد من جودة المنشآت والمصانع المصنعة والمستوردة لتلك المواد وتطبيق الإجراءات الوقائية بشان عناصر السلامة.

ويأتي عقد هذا المؤتمر السنوي الثالث مساهمة من شركة (اسمنت الكويت) في مواصلة العمل على تعميم وتعزيز التنمية الفنية للمهتمين والمعنيين بهذه المواصفات والاطلاع على احدث التطورات الحاصلة في طرق فحص الاسمنت والخرسانة عن طريق تنظيم ورش عمل تدريبية يشرف عليها خبراء مختصون من الجمعية الامريكية لفحص المواد بغية الارتقاء في مستوى الجودة في كافة اعمال البناء والتشييد في الكويت

عواطف الغنيم

- الغنيم : توجه لإعادة جدولة بعض المشاريع وصرفها مع الميزانية الممنوحة للسنة الحالية
- الخطط الإستراتيجية للوزارة معتمدة من قبل الأمانة العامة للتخطيط

«الفتوى والتشريع» أعلنت تلقيها نتاج المرحلة الأولى من مشروع ترجمتها إلى اللغة الإنكليزية

المسعد : القوانين الكويتية تتسم بالحداثة والتطور

أعلن رئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد تلقي الإدارة نتاج المرحلة الأولى من مشروع ترجمة القوانين الكويتية إلى اللغة الإنكليزية في إطار اتفاقية التعاون مع المنظمة الدولية لقانون التنمية.

وقال المسعد لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس إن اتفاقية التعاون بين الكويت ممثلة ب(الفتوى والتشريع) والمنظمة الدولية لقانون التنمية تقضي بترجمة جميع القوانين الوطنية المتعلقة بالنشاط التجاري والاستثماري والقوانين المرتبطة بهما.

وأوضح أن القوانين الكويتية تتسم بالحداثة والتطور والتوافق مع الأفكار القانونية الدولية الحديثة وهو ما تسعى (الفتوى والتشريع) إلى إضافته للتشريعات الوطنية عند صياغتها ومراجعتها.

وأضاف أن (الفتوى والتشريع) تسعى أيضا إلى أن تتسق التشريعات الوطنية والمفاهيم الدولية وأن تمثل ترجمة لتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي ودولي.

وذكر أن هذا العمل اثمر بانتخاب الكويت ممثلة ب(الفتوى والتشريع) عضوا عاملا في لجنة الأمم المتحدة للتجارة الدولية لمدة ست سنوات عن قارة آسيا في التصويت الذي تم في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

صلاح المسعد

ويبن المسعد أن هذا الأمر تم إثر الجهد الذي بذلته الإدارة ومشاركتها الفاعلة في اجتماعات تلك اللجنة عضوا مراقبا في السنوات السابقة والتي أبرزت الفكر القانوني المتطور في دولة الكويت المتمثل في دستورها وقوانينها الوطنية.

ولفت إلى أن (الفتوى والتشريع) تسعى إلى تمثيل الفكر القانوني المتطور للكويت في المحافل الدولية ولا تغفل عن الدور الإقليمي في تحقيق التكامل مع الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال إن (الفتوى والتشريع) ساهمت في إنشاء اللجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع بدول مجلس التعاون الخليجي وقامت بتدريب عملي ثنائي للعاملين بإدارات التشريع بدول المجلس إضافة إلى تدريب موظفي الأمانة العامة للمجلس على صياغة التشريعات وطرقها وضوابطها وكيفية إعدادها.

وذكر أن (الفتوى والتشريع) قدمت في هذا الإطار دليلا للصياغة التشريعية تم اعتماده كنظام استرشادي لإدارات التشريع في دول مجلس التعاون في اجتماع اللجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع الخليجية تحت مسمى (دليل الكويت الاسترشادي للصياغة التشريعية).

وقال المسعد إن (الفتوى والتشريع) عملت مع إدارات التشريع الخليجية على تحقيق التكامل التشريعي المشترك استجابة لأهداف إنشاء هذا المجلس والواردة في نظامه الأساسي.

وأشار في هذا الصدد إلى أنه تمت مراجعة العديد من القوانين الخليجية الموحدة مثل تعديل قانون الجمارك الخليجي وقانون الغش التجاري وقانون حماية المستهلك والقانون المنظم لنشاط الشركات والمؤسسات الخاصة العاملة في مجال البريد العاجل والطرود وقانون حماية الممتلكات الثقافية وقانون المياه الخليجي.

يذكر أنه وفقا لأحكام القانون رقم 2010/9 بشأن الخطة الإنمائية للدولة وتكليف الفتوى والتشريع بترجمة القوانين الكويتية إلى اللغة الإنكليزية وقعت الإدارة عقدا عام 2014 مع المنظمة الدولية لقانون التنمية لترجمة التشريعات التجارية والاستثمارية للكويت كأولوية من أولويات مستلزمات روافد تحويل الكويت إلى مركز مالي تجاري

اعتبرهم جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع الكويتي

الدوسري : «الداخلية» حريصة على تقديم كل التسهيلات لذوي الاحتياجات الخاصة

أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق محمود الدوسري امس ان ذوي الاحتياجات الخاصة جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع الكويتي مبينا ان المؤسسة الأمنية حريصة على توفير كل المتطلبات والتسهيلات التي يحتاجونها.

وقالت ادارة الاعلام الامني في الوزارة في بيان صحافي ان كلام الفريق الدوسري جاء خلال استقباله نائب رئيس جمعية المعاقين خلود العلي وعددا من أعضاء الجمعية وأولياء الأمور بحضور مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بالإنابة العقيد بدر بن نجم.

واكد الفريق الدوسري ان ذوي الاحتياجات الخاصة محل كل الاهتمام والتقدير والرعاية من القيادة العليا للوزارة ممثلة بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح .

وذكر البيان ان الفريق الدوسري استمع إلى جميع مقترحات وفد الجمعية واكد لهم ان المؤسسة الأمنية حريصة على حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل على تقديم كل التسهيلات الممكنة لهم.

ومن جانب اخر بحث الوكيل الدوسري في سلسلة اجتماعات شملت وفود المؤسسات الإصلاحية والعقابية الخليجية ورئيس (مركز الطوارئ) الخليجي اضافة الى وفد من السفارة البريطانية لدى الكويت موضوعات امنية ذات اهتمام مشترك.

واكد الفريق الدوسري خلال استقباله وفود مجلس التعاون عمق العلاقات بين هذه الدول واهمية تعزيزها في إطار تحديث مسيرة العمل الأمني بين دول المجلس.

واعتبر أن مثل هذه الزيارات تشكل فرصة للتبادل الخبرات مؤكدا أن هذا التبادل ركيزة أساسية من ركائز تطوير الآليات الأمنية وخاصة في رعاية النزلاء وأعدادهم لمستقبل صالح.

الدوسري مستقبلا وفد المعاقين